

الفصل الثاني :

الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

تمهيد

ظلت قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتحرر من التخلف الاقتصادي؛ من هذا المنطلق وضعت الدول النامية التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص قضيتها الأولى وفي سبيل ذلك جندت لها كل مواردها المادية والبشرية لتحقيق هذا الهدف. وقد تباينت تلك الدول في الإستراتيجية حيث أنها مارست تجارب مختلفة و مناهج متعددة أملا في الوصول إلى الإستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية وللحاق بركب الدول المتقدمة.

تتميز الجزائري بخصائص و مميزات متعددة، لاسيما من ناحية المساحة الجغرافية، الموقع الاستراتيجي، الخيرات و الموارد الطبيعية، الكثافة السكانية المنخفضة نسبيا و البعد الحضاري و الثقافي و التاريخي الذي تتميز به، و هي كلها عوامل من شأنها أن تجعل الإقتصاد الجزائري رائدا على المستوى الإقليمي و حتى العالمي.

بقراءة أولية لمعطيات و مؤشرات الإقتصاد الجزائري، لاحظنا الإعتماد الكبير و المفرط لهذا الإقتصاد على الصناعة الاستخراجية خصوصا النفطية منها، و بالعودة للفصل السابق لاحظنا أن إيرادات بعض الدول من السياحة وحدها يتجاوز إيرادات الجزائر من صناعة المحروقات كاملة، مع ما يصاحب هذه الصناعة من تغيرات و مخاطر مختلفة، و قبل التطرق إلى رسم استراتيجية لتنويع عائدات الجزائر مستقبلا، قررنا أولا من خلال هذا الفصل تشخيص الوضعية العامة للإقتصاد الجزائري تشخيصا دقيقا قصد تحديد مدى ارتباطه بعائدات المحروقات، و ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : تحليل الموازنة العامة للإقتصاد الجزائري

المبحث الثاني : مساهمة العائدات النفطية في تمويل الإقتصاد الوطني

المبحث الثالث : مخاطر الإعتماد على المحروقات كمورد وحيد لتمويل الموازنة العامة

المبحث الأول : تحليل الموازنة العامة للإقتصاد الجزائري

إن التطرق إلى مختلف المؤشرات الخاصة بتشخيص وضعية الإقتصاد الجزائري، لا بد أن يمر عبر تحليل شامل للموازنة العامة، من خلال دراسة وضعية الصادرات و الواردات، وضعية الميزان التجاري، موارد الخزينة العامة وطريقة تقسيم النفقات و مصادرها، و من خلال تحليل هذه المعطيات سنحاول استخراج أهم العوامل الرئيسية المؤثرة انتعاش أو انكماش الإقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تشخيص وضعية الصادرات و الواردات

إن الصادرات و الواردات المتعلقة بإقتصاد أي بلد ما، تعتبر أهم مؤشر لدراسة مدى تطور الأداء الإقتصادي لهذا البلد، و هذا ما سوف نحاول دراسته من خلال دراسة وضعية الميزان التجاري للجزائر من سنة 1975 إلى غاية سنة 2011، مع تحليل أهم القطاعات المساهمة في جلب العملة الصعبة.

و لتسهيل التحليل الإقتصادي و إعطائه بعدا أعمق، قمنا بتقسيم فترة الدراسة إلى مراحل، بمجال زمني يبلغ 8 سنوات لكل مرحلة، على اعتبار أن الفترة المدروسة (1975-2011) تميزت بتغيرات مختلفة، حسب الوضعية العامة للإقتصاد العالمي، و اعتمادا على تقارير رسمية (الديوان الوطني للإحصاء) قمنا بتقسيم الدراسة حسب الشكل التالي:

المرحلة الأولى: 1975-1982

في هذه المرحلة اعتمدت الجزائر في تكوين صادراتها على المحروقات بدرجة كبيرة، و هو ما يفسر بغياب قاعدة تصنيعية كاملة، بحيث اعتمدت الجزائر على تغطية نفقات الاستثمارات الموجهة للصناعات الثقيلة عن طريق صادرات البترول على أمل أن تساهم هذه الاستثمارات في تعويض العجز في الميزان التجاري (الصادرات مقابل الواردات).¹

و الجدول التالي يوضح تطور صادرات و واردات الجزائر خلال هذه المرحلة:

¹ . الديوان الوطني للإحصاء - حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 10، التجارة الخارجية، ص 123

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

الجدول رقم 2-1: صادرات و واردات الجزائر من 1975 إلى 1982

الوحدة: 10⁶ دج

تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى							
1982	1981	1980	1979	1978	1977	1976	1975
الواردات							
8 745	8 399	7 782	5 174	5 029	4 488	3 595	4 633
17 256	17 469	13 680	10 835	10 655	9 170	6 527	7 548
317	847	854	550	422	335	381	347
11 983	11 831	11 324	10 660	11 501	9 442	6 670	6 922
7 314	7 034	4 176	3 371	5 026	4 434	3 919	2 831
3 759	3 193	2 697	1 778	1 798	1 601	1 114	1 457
10	7	6	10	8	4	21	17
49 384	48 780	40 519	32 378	34 439	29 475	22 227	23 755
الصادرات							
324	519	431	401	562	526	602	669
754	619	476	473	370	405	473	454
59 391	61 677	51 715	35 859	23 279	23 445	21 097	17 273
4	6	5	3	4	2	1	118
2	5	1	-	4	17	11	21
3	11	20	18	14	15	21	28
-	-	-	-	-	-	-	-
60 478	62 837	52 648	36 754	24 234	24 410	22 205	18 563

(*) تمت تسوية أرقام صادرات المحروقات بدءا من عام 1977

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء- حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 10، التجارة الخارجية،

ص123

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر انتهجت سياسة استيراد واسعة لاسيما فيما يتعلق بالتجهيزات و التموينات الصناعية، بما يتماشى و السياسة القائمة على الصناعات الثقيلة التي اعتمد عليها بشكل واسع في بناء الإقتصاد الجزائري، و الذي كان في طور التنمية و التطوير آنذاك.

بتحليل الميزان التجاري، نجد أنه شهد عجزا خلال السنوات الأولى (1975-1978)، نتيجة لعدم قدرة الصادرات النفطية على تغطية واردات التجهيزات الصناعية، حيث شهدت هذه الفترة ما يعرف ب"أزمة الذهب" العالمية، و التي كان لها تأثير كبير في تراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها.

إن تفسير العجز في ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة لا يمكن أن يتم بعيدا عن تحليل الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها العالم، و التي تميزت ب:¹

¹. زكي رمزي، التاريخ النقدي للنخلف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1987، ص 127

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

- تسارع وتيرة نمو اقتصاديات الأوربية مقارنة بالاقتصاديات الناشئة، نتيجة لبرامج الإعمار ما بعد الحرب العالمية الثانية.

- انهيار نظام بريتن وودز و ظهور اختلالات كبيرة في أسعار الصرف.

- زيادة الإنتاجية في الدول المتقدمة، و هو ما نتج عنه قلة الطلب على المواد الأولية.

- إستهداف الدول الأوربية لجلب الاستثمارات الأجنبية، قابلهما زيادة القيود الجمركية على صادرات الدول الناشئة قصد حماية هذه الاستثمارات.

- ارتباط صادرات الدولة المتخلفة بالدورات الاقتصادية للدول المتقدمة و ما يصاحب ذلك من إختلالات و تذبذبات.

و رغم استفادة الجزائر من الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط عام 1973، إلا أن هذه الزيادة في قيمة الصادرات قابلهما ارتفاع كبير في فاتورة الاستيراد، نتيجة لرغب الدول المستوردة للنفط في تعويض خسارتها الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية و السلع التموينية إضافة إلى الآلات و التجهيزات، و باختصار يمكننا القول أن الإقتصاد الجزائري لم يستفد كثيرا من ارتفاع أسعار النفط نتيجة لظاهرة "التضخم المستورد"¹.

خلال فترة (1979-1982)، بدأ الميزان التجاري الجزائري في تحقيق فوائض هامة، نتيجة صدمة سعرية بترولية جديدة خلال الفترة 1980/1979، حيث ارتفعت الصادرات النفطية بنسبة 50% ، في مقابل ثبات في نسبة الواردات، و استمر هذا الفائض خلال السنوات الخمس المتتالية.

¹. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سبق ذكره، ص 129

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

المرحلة الثانية: 1983-1990

الجدول رقم 2-2: صادرات و واردات الجزائر من 1983-1990

الوحدة : 10 ⁶ دج								تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى
1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	الواردات
16 907	19 965	9 296	7 096	7 261	9 728	7 833	9 209	المواد الغذائية و المشروبات
26 867	25 197	17 774	13 730	16 798	18 517	21 627	17 693	التموين الصناعي (غ م أ)
840	707	668	643	619	712	894	881	الوقود و مواد التشحيم
26 415	15 786	10 043	7 631	10 970	12 492	12 029	12 854	الألات و السلع التجهيزية
11 707	4 075	3 272	3 136	4 842	5 250	5 626	5 062	معدات النقل و قطع الغيار
3 980	4 191	2 327	1 821	2 854	2 714	3 203	3 959	السلع الاستهلاكية (غ م أ)
302	151	47	96	50	78	45	124	سلع غير مذكورة في مكان آخر
87 018	70 072	43 427	34 153	43 394	49 491	51 257	49 782	المجموع
								الصادرات
450	264	178	145	123	281	235	178	المواد الغذائية و المشروبات
2 216	1 711	1 462	729	761	863	1 204	702	التموين الصناعي (غ م أ)
118 600	68 927	42 934	40 700	34 003	63 299	62 297	59 824	الوقود و مواد التشحيم (*)
547	510	609	61	16	17	8	1	الألات و السلع التجهيزية
107	371	146	60	6	92	1	-	معدات النقل و قطع الغيار
187	154	92	41	26	12	13	17	السلع الاستهلاكية (غ م أ)
172	-	-	-	-	-	-	-	سلع غير مذكورة في مكان آخر
122 279	71 937	45 421	41 736	34 935	64 564	63 758	60 722	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011

نلاحظ خلال الفترة الممتدة من 1983 إلى غاية 1985، تزايد اعتماد الإقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية، لاسيما و أن أسعار البترول بقيت في مستوى مقبول، أمام هامشية مساهمة باقي القطاعات في الدفع بعجلة التصدير، في المقابل واصلت الواردات في المحافظة على نفس الوتيرة، و هو ما أدى إلى ظهور فوائض في الميزان التجاري.

خلال سنة 1986 عرفت أسعار النفط تراجعاً كبيراً، و هو ما أثر بشكل واضح على صادرات الجزائر، والتي تراجعت إلى النصف و هو أدى إلى ظهور عجز في الميزان التجاري، و هو ما يوضح بشكل كبير درجة اعتماد الإقتصاد الجزائري على عائدات المحروقات. و مع مطلع سنة 1987، تحسنت عائدات الجزائر من صادراتها النفطية ، في مقابل انتهاجها سياسة لتخفيض واردتها لاسيما من التموينات الصناعية و التجهيزات والمعدات، و هو ما أعاد التوازن إلى ميزان الصادرات و الواردات.

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

المرحلة الثالثة: من 1991 إلى غاية 1996

الجدول رقم 2-3: صادرات و واردات الجزائر من 1991 إلى 1996

الوحدة : 10 ⁶ دج						تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى
1996	1995	1994	1993	1992	1991	الصادرات
138 928	132 962	93 515	47 555	50 696	30 860	المواد الغذائية و المشروبات
157 639	236 944	165 203	98 353	84 017	50 555	التموين الصناعي (غ م أ)
5 533	5 138	1 762	2 679	2 380	3 393	الوقود و مواد التشحيم
108 154	90 345	49 552	40 445	34 178	38 966	الآلات و السلع التجهيزية
55 012	34 397	24 224	12 156	11 492	9 888	معدات النقل و قطع الغيار
32 227	13 002	4 881	3 535	5 567	5 572	السلع الاستهلاكية (غ م أ)
833	405	1 005	310	217	7	سلع غير مذكورة في مكان آخر
498 326	513 193	340 142	205 035	188 547	139 241	المجموع
						الصادرات
9 260	5 233	1 159	2 265	1 743	957	المواد الغذائية و المشروبات
44 226	17 886	10 791	8 077	7 425	4 077	التموين الصناعي (غ م أ)
682 139	473 064	311 362	228 120	237 545	226 800	الوقود و مواد التشحيم (*)
2 371	1 616	434	356	1 727	1 227	الآلات و السلع التجهيزية
222	84	72	38	182	124	معدات النقل و قطع الغيار
2 593	568	520	695	388	403	السلع الاستهلاكية (غ م أ)
-	-	-	1	-	1	سلع غير مذكورة في مكان آخر
740 811	498 451	324 338	239 552	249 010	233 589	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011

عرفت فترة مطلع التسعينات تحول الجزائر من الإقتصاد الموجه نحو إقتصاد السوق، حيث ارتفعت واردات الجزائر إلى الضعف لاسيما فيما يخص التموينات الصناعية و الآلات، خصوصا مع فتح القطاع الإقتصادي أمام الاستثمار الخاص، في المقابل لازالت تشكل المنتجات النفطية الجزء الأكبر من صادرات الجزائر نحو العالم الخارجي، و التي شهدت ارتفاعا بطيئا في قيمتها. إلا أن تزايد وتيرة استيراد التجهيزات الصناعية بشكل كبير، في مقابل الثبات النسبي في صادرات الجزائر أصبح ينظر بظهور عجز في ميزان المدفوعات خلال السنوات الأولى، وهو ما حدث فعلا خلال سنتي 1994 و 1995 من خلال تضاعف قيمة الواردات الصناعية خلال سنتين متتاليتين، إلا أن تضاعف صادرات المحروقات أيضا خلال سنتي 1995 و 1996 أدى إلى تغطية العجز في الميزان التجاري.

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

المرحلة الرابعة: من 1997 إلى 2002

الجدول رقم 2-4: صادرات و واردات الجزائر من 1997 إلى 2002

الوحدة : 10 ⁶ دج						تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى
2002	2001	2000	1999	1998	1997	الصادرات
204 480,6	169 992,2	167 013,1	145 486,6	145 413,2	141 358,6	المواد الغذائية و المشروبات
296 614,3	244 098,4	201 889,6	178 186,6	163 414,8	145 210,4	التموين الصناعي (غ م أ)
10 889,9	10 271,4	9 427,5	9 870,2	6 869,4	7 378,6	الوقود و مواد التشحيم
247 390,0	193 536,0	163 997,0	152 676,4	127 980,9	119 061,2	الآلات و السلع التجهيزية
113 528,5	82 050,5	90 502,5	68 344,1	61 766,4	51 207,1	معدات النقل و قطع الغيار
83 848,9	64 855,6	57 500,5	56 041,3	46 908,9	36 750,4	السلع الاستهلاكية (غ م أ)
287,6	58,3	95,5	67,9	4,9	613,7	سلع غير مذكورة في مكان آخر
957 039,8	764 862,4	690 425,7	610 673,0	552 358,6	501 579,9	المجموع
						الصادرات
3 332,5	2 220,5	2 651,5	2 017,2	2 002,2	1 979,4	المواد الغذائية و المشروبات
48 984,9	44 262,0	38 281,7	21 685,3	18 372,9	25 257,4	التموين الصناعي (غ م أ)
1 441 871,6	1 428 968,1	1 611 973,6	811 266,5	566 616,1	762 709,6	الوقود و مواد التشحيم (*)
3 445,2	2 664,6	2 983,0	2 941,8	883,3	475,1	الآلات و السلع التجهيزية
1 812,8	1 924,4	1 160,1	1 681,0	235,6	791,8	معدات النقل و قطع الغيار
1 744,9	296,1	165,7	924,6	765,5	554,2	السلع الاستهلاكية (غ م أ)
-	-	-	-	-	-	سلع غير مذكورة في مكان آخر
1 501 191,9	1 480 335,8	1 657 215,6	840 516,5	588 875,6	791 767,5	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء: حوصلة إحصائية 1962-2011

عرفت هذه الفترة تراجع واردات الجزائر من التموينات الصناعية و التجهيزات، في المقابل فإن فاتورة استيراد المواد الغذائية و المشروبات قد تضاغت بشكل كبير، و يعود ذلك إلى الأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر في تلك الفترة، و التي عطلت من وتيرة الاستثمارات التي كان معولا عليها في تغطية إنتاج المؤسسات العمومية المفلسة، و في غياب قاعدة إنتاجية كاملة تضمن توفر المواد الاستهلاكية الضرورية يقابلها انكماش و تراجع في حجم الاستثمارات، كان من الضروري أن تلجأ الجزائر إلى تغطية هذا العجز في الإنتاج الغذائي عن طريق الاستيراد. في نفس الوقت لازلت تشكل المحروقات الجزء الأكبر من صادرات الجزائر نحو الخارج، بنسبة تتراوح ما بين 96% إلى 98%، و هو ما يوضح فشل الإقتصاد الجزائري في بناء قاعدة تصنيعية كما كان مخطط له خلال العشرين السنة السابقة لهذه الفترة.

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

المرحلة الخامسة: من 2003 إلى 2008

الجدول رقم 2-5: صادرات و واردات الجزائر من 2003 إلى 2008

الوحدة : 10 ⁶ دج						تصنيف الفئات الإقتصادية الكبرى
2008	2007	2006	2005	2004	2003	الصادرات
464 487,7	314 009,1	251 311,0	243 101,0	245 329,7	203 072,3	المواد الغذائية و المشروبات
940 763,5	685 381,4	538 536,1	424 523,9	376 591,3	321 280,7	التموين الصناعي (غ م أ)
16 154,5	13 171,3	13 321,9	12 336,4	10 891,9	7 408,1	الوقود و مواد التشحيم
538 753,0	427 576,8	397 666,6	400 059,3	373 431,1	294 531,5	الآلات و السلع التجهيزية
413 538,6	315 412,7	219 425,2	273 901,0	185 491,6	124 662,2	معدات النقل و قطع الغيار
198 336,2	161 277,9	138 280,0	139 723,3	122 664,2	96 486,6	السلع الاستهلاكية (غ م أ)
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	سلع غير مذكورة في مكان آخر
2 572 033,4	1 916 829,1	1 558 540,8	1 493 644,8	1 314 399,8	1 047 441,4	المجموع
						الصادرات
7 457,9	6 413,2	6 168,0	5 027,7	5 294,6	3 559,2	المواد الغذائية و المشروبات
78 125,4	82 220,2	72 747,3	57 840,5	41 111,2	44 030,2	التموين الصناعي (غ م أ)
4 970 025,1	4 121 790,4	3 895 736,2	3 355 000,0	2 286 309,3	1 850 067,7	الوقود و مواد التشحيم (*)
1 575,8	761,4	1 248,3	1 774,5	1 210,5	1 247,2	الآلات و السلع التجهيزية
1 889,2	1 894,2	2 261,8	1 390,3	2 739,9	923,4	معدات النقل و قطع الغيار
35 946,4	1 083,7	839,3	515,2	782,4	2 225,9	السلع الاستهلاكية (غ م أ)
-	-	-	-	-	-	سلع غير مذكورة في مكان آخر
5 095 019,7	4 214 163,1	3 979 000,9	3 421 548,3	2 337 447,8	1 902 053,5	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011

تعتبر هذه الفترة حاسمة في مسار الإقتصاد الجزائري الذي شهد انتعاشا غير مسبوق فيما يخص الصادرات النفطية و التي تضاعف بثلاث مرات خلال 5 سنوات، و هو ما ساعد في ارتفاع حجم المبادلات مع العالم الخارجي، ففي نفس الوقت تضاعفت الواردات من التموينات الصناعية بثلاث مرات أيضا خلال 6 سنوات، فيما ارتفعت واردات الآلات و المعدات إلى الضعف. بالتوازي مع تضاعف الواردات بنسبة 145% و ارتفاع الصادرات بنسبة 167% خلال هذه الفترة (2003-2008) عرف الفائض في ميزان المدفوعات ارتفاعا كبيرا و محسوسا لاسيما مع نهاية عام 2008 حيث كانت تشكل الصادرات ضعف الواردات، و هو ما ساعد في تكوين احتياط صرف أجنبي ساهم بشكل كبير في تغطية المديونية الخارجية، و في التخطيط للتوسع في مشاريع ذات المدى البعيد.

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

المرحلة السادسة: 2009 إلى 2011

الجدول رقم 2-6: صادرات و واردات الجزائر من 2009 إلى 2011

الوحدة : 10 ⁶ دج			
2011	2010	2009	تصنيف القنات الاقتصادية الكبرى
الواردات			
709 561,2	392 523,9	391 287,8	المواد الغذائية و المشروبات
1 085 795,5	1 103 483,0	1 045 013,5	التموين الصناعي (غ م ا)
49 433,7	37 460,0	13 656,2	الوقود و مواد التشحيم
812 556,1	747 567,1	706 197,0	الآلات و السلع التجهيزية
517 969,7	489 988,2	483 912,3	معدات النقل و قطع الغيار
267 185,4	240 768,6	214 738,4	السلع الاستهلاكية (غ م ا)
0,0	16,9	-	سلع غير مذكورة في مكان آخر
3 442 501,6	3 011 807,6	2 854 805,3	المجموع
الصادرات			
26 045,3	24 006,9	8 464,8	المواد الغذائية و المشروبات
121 265,7	86 219,4	64 788,5	التموين الصناعي (غ م ا)
5 223 836,8	4 220 106,0	3 270 227,5	الوقود و مواد التشحيم (*)
994,0	1 481,6	1 582,5	الآلات و السلع التجهيزية
1 207,5	987,8	1 547,6	معدات النقل و قطع الغيار
782,1	785,7	1 025,1	السلع الاستهلاكية (غ م ا)
-	-	-	سلع غير مذكورة في مكان آخر
5 374 131,3	4 333 587,4	3 347 636,0	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011

تميزت نهاية عام 2008 و بداية عام 2009 بظهور الأزمة المالية العالمية، و التي سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية، و التي ألقت بضلالها على أسعار المحروقات، حيث تراجعت بنسبة كبيرة و هو ما قلص مجددا من حجم الصادرات التي تراجعت بنسبة كبيرة، استمر هذا التباطؤ إلى غاية نهاية الأزمة الاقتصادية العالمية مع نهاية 2010، حيث عادت الصادرات إلى مستوى ما قبل الأزمة

خلاصة

كحوصلة عامة لما سبق، و من خلال تحليل ميزان الصادرات-الواردات خلال 37 سنة (1975-2011)، نستنتج بشكل واضح أن الإقتصاد الجزائري يعتمد بشكل واضح على أسعار النفط العالمية، و التي تعرف تذبذبات و تغيرات مختلفة، كما نستخلص أن الإقتصاد الجزائري يتأثر بشكل كبير بالأزمات الاقتصادية العالمية، و هو ما يفسر بالتبعية المفرطة لصناعة المحروقات و ما يصاحب ذلك من مخاطر متعددة.

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

المطلب الثاني : تحليل الإنتاج الداخلي الخام خلال الفترة 1974-2011

يعتبر الإنتاج الداخلي أهم المؤشرات الضرورية لقياس أداء أي اقتصاد، لاسيما فيما يتعلق بجانب نموه و تطوره الداخلي قبل الخارجي، و يتم قياس الإنتاج الداخلي الخام عن طريق تقسيم جميع الأنشطة الاقتصادية الممارسة إلى مجموعات، ثم قياس إنتاج كل مجموعة على حدى، و في الأخير يتم جمع كل القطاعات الاقتصادية في جدول واحد. إن المحاسبة الوطنية تعتبر مصدرا مهما و ضروريا لحساب مختلف مؤشرات عوامل الإنتاج، و دراسة تطورها، و هو ما سعيينا إليها من خلال استخراج نتائج القياس المسجلة في المحاسبة الوطنية للاقتصاد الجزائري خلال فترة 1974-2011، اعتمادا على التقرير الذي أعده الديوان الوطني للإحصائيات¹، حيث أظهر ما يلي :

الجدول رقم 2-7: الإنتاج الداخلي الخام من 1974 إلى 1980

بالأسعار الجارية							الوحدة : مليون د
قطاع النشاط الاقتصادي	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
الزراعة ، الصيد و الغابات	3 873,5	5 820,2	6 685,0	6 744,4	8 422,1	10 775,9	12 923,3
المياه و الطاقة	424,5	499,9	556,1	618,0	774,3	875,2	1 242,7
المحروقات	18 422,3	15 567,7	19 639,0	23 592,9	24 481	33 534,7	51 191,3
الخدمات و الأشغال البترولية	1 453,0	2 226,4	3 107,3	3 267,7	4 238,5	4 405,3	3 670,7
المناجم و المعال	365,0	334,6	321,7	350,7	308,9	539,0	750,7
ص ح م ك *	989,3	1 116,0	1 561,0	1 715,6	2 514,6	3 217,8	3 784,9
مواد البناء و الزجاج	303,3	347,6	534,0	658,1	1 025,9	1 276,0	1 540,2
البناء و الأشغال العمومية	4 120,2	5 375,8	7 077,7	9 038,1	11 304,9	13 714,5	16 526,8
الكيمياء و المطاط و البلاستيك	487,5	573,0	755,6	832,3	787,3	854,1	937,9
الصناعات الفلاحية و الخفيفة	1 211,1	1 370,5	1 697,9	1 849,5	2 637,5	3 354,6	3 706,4
الصناعات النسيجية	705,9	716,5	812,7	1 008,5	1 411,1	1 707,7	1 955,3
صناعات الجلود و الأحذية	248,0	269,3	314,6	356,6	429,8	431,8	603,2
صناعات الخشب و الورق	437,1	478,3	629,4	744,7	685,0	1 018,9	1 163,1
الصناعات المختلفة	180,5	188,9	266,8	341,8	346,9	294,9	289,7
النقل و الاتصالات	2 671,7	3 022,2	3 527,5	4 582,4	5 383,9	6 726,2	7 689,7
التجارة	6 602,4	7 150,0	8 393,0	9 969,1	13 203,8	16 789,6	18 975,6
الفنادق و المقاهي و المطاعم	611,5	793,0	870,8	1 038,4	1 263,2	1 579,7	1 854,2
الخدمات المقدمة للمؤسسات	379,8	478,8	598,0	714,6	759,1	955,1	1 133,2
الخدمات المقدمة للأسر	1 005,1	1 151,3	1 319,2	1 525,7	1 927,4	2 267,0	2 587,9
مجموع القيمة المضافة	44 491,7	47 480,0	58 667,3	68 949,1	81 905,2	104 318,0	132 526,8
رسم الوحيد على الإنتاج الإجمالي	3 594,0	4 422,1	4 798,2	5 629,7	7 139,8	6 072,0	7 899,4
خفوق الجمارك	1 209,4	1 744,5	1 786,7	2 308,3	3 035,2	2 514,4	2 917,0
الإنتاج الداخلي الخام	49 295,1	53 646,6	65 252,2	76 887,1	92 080,2	112 904,4	143 343,2

* ص ح م ك : = الصناعات المعدنية و المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية و الإلكترونية

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011

¹. الفصل 14، المحاسبة الوطنية، ص 05

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

نلاحظ في هذه الفترة أن الإنتاج الداخلي الخام تضاعف بما يقارب 3 مرات من 1974 إلى 1980، و شمل هذا التطور جميع القطاعات لاسيما: البترول، البناء و التجارة، و يرجع ذلك إلى السياسة الاقتصادية المنتهجة في ذلك الوقت، و التي تعتمد على الإنتاج النفطي من أجل تغطية مصاريف المنشآت و البناءات التي كان يعول عليها في بناء قاعدة إقتصادية و اجتماعية، لاسيما و أن الإقتصاد الجزائري كان لا يزال في طور البناء. كما نلاحظ أن حصة المحروقات من الإنتاج الداخلي الخام كان تتراوح ما بين 40 إلى 45%، في حين أن مساهمة القطاع السياحي من الإنتاج الداخلي الخام لم يتجاوز 1%

ثانيا : من 1981 إلى غاية 1986

الجدول رقم 2-8: الإنتاج الداخلي الخام من 1981 إلى 1986

الوحدة : مليون د ج

بالسعر الجارية

قطاع النشاط الاقتصادي	1981	1982	1983	1984	1985	1986
الزراعة، الصيد و الغابات	16 253,2	16 107,1	16 607,6	18 287,5	24 084,1	26 278,2
المياه و الطاقة	1 548,0	1 951,0	2 073,9	2 106,5	3 018,9	3 160,8
المحروقات	59 162,8	58 714,7	62 138,7	63 376,7	65 544,7	39 053,2
الخدمات و الأشغال البترولية	2 715,5	3 227,9	3 630,0	4 874,0	4 304,3	5 082,3
المناجم و المقالع	773,1	838,8	886,5	956,1	1 188,3	1 018,1
ص ح م ك إ*	4 613,2	5 302,4	7 694,2	11 331,4	11 941,8	14 786,3
مواد البناء و الزجاج	1 600,1	1 607,9	2 168,6	2 765,5	3 387,3	4 129,8
البناء و الأشغال العمومية	20 089,5	24 376,7	28 526,1	33 688,2	37 022,7	44 316,2
الكيمياء و المطاط و البلاستيك	1 070,3	1 186,8	1 393,2	1 829,2	2 434,4	2 819,3
الصناعات الفلاحية و الغذائية	4 241,4	4 851,5	5 055,5	5 756,7	6 013,9	8 085,7
الصناعات النسيجية	2 544,3	2 767,1	2 885,6	4 462,2	4 797,9	4 742,6
صناعات الجلود و الأحذية	652,3	749,7	757,8	871,3	975,4	1 089,7
صناعات الخشب و الورق	1 382,9	1 806,8	2 007,4	2 247,0	2 384,5	2 607,8
الصناعات المختلفة	312,5	326,6	413,2	756,9	823,8	1 279,8
النقل و الاتصالات	8 284,0	8 881,2	11 162,2	13 389,9	14 585,4	16 244,7
التجارة	22 674,9	25 966,1	28 870,8	32 288,6	36 713,6	40 030,1
الفنادق و المقاهي و المطاعم	1 999,2	2 153,5	2 452,0	2 628,0	3 450,0	3 934,5
الخدمات المقدمة للمؤسسات	1 340,0	1 513,9	1 801,2	2 416,9	2 533,7	2 702,0
الخدمات المقدمة للأسر	2 825,4	3 092,6	3 712,2	3 890,3	4 307,7	4 850,6
مجموع القيمة المضافة	154 082,6	165 422,3	184 236,7	207 922,9	229 512,4	226 211,7
رسم الوحيد على الانتاج الاجمالي	10 689,3	11 763,4	14 981,6	18 356,2	18 324,0	19 173,0
حقوق الجمارك	4 263,3	3 891,0	4 361,7	4 731,0	5 000,0	5 081,0
الإنتاج الداخلي الخام	169 035,2	181 076,7	203 580,0	231 010,1	252 836,4	250 465,7

* ص ح م ك إ = الصناعات المعدنية و المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية و الإلكترونية

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

خلال هذه الفترة حافظ الإنتاج الداخلي الخام على نفس مستواه التصاعدي، و يعود الفضل في ذلك إلى قطاعات البناء و الأشغال عمومية و التجارة و النقل، أما الإنتاج من النفط فانخفضت مساهمته في الإنتاج الداخلي إلى مستوى 30% فقط.

خلال 1986، عرف الإنتاج الداخلي الخام تراجعاً كبيراً، و يظهر سبب ذلك بوضوح من خلال تراجع أسعار النفط، مثلما رأينا في المطلب السابق أيضاً، و هو ما يوضح درجة اعتماد الإقتصاد الجزائري على العائدات النفطية، أما قطاع السياحة فلم تتجاوز نسبة مساهمته في الإنتاج الداخلي عتبة 1 %

ثالثاً: 1987 – 1991

الجدول رقم 2-9: الإنتاج الداخلي الخام من 1987 إلى 1991

الوحدة: مليون د ج	1991	1990	1989	1988	1987	بالأسعار الثابتة قطاع النشاط الاقتصادي
	87 307,0	62 725,4	51 633,2	38 785,3	31 787,4	الزراعة، الصيد و الغابات
	6 505,8	4 514,1	3 885,8	3 463,5	3 449,0	المياه و الطاقة
	236 245,3	125 193,7	74 288,4	52 702,7	45 537,2	المحروقات
	6 429,5	4 623,7	4 618,5	3 219,9	4 491,7	الخدمات و الأشغال البترولية
	2 025,6	1 211,5	1 159,0	1 286,4	990,6	المناجم و المقالع
	30 794,7	18 267,3	12 451,0	14 142,2	13 817,0	من ح ج م ك *
	9 327,6	6 250,5	4 168,0	4 364,3	3 872,1	مواد البناء و الزجاج
	78 527,6	57 185,3	50 153,1	41 708,1	42 599,8	البناء و الأشغال العمومية
	8 865,1	4 975,6	2 983,9	2 601,3	2 178,5	الكيمياء و المطاط و البلاستيك
	24 478,0	17 407,4	11 586,6	10 193,7	9 245,0	الصناعات اللاحية و الغذائية
	8 446,3	6 699,3	6 422,0	4 693,0	4 441,6	الصناعات النسيجية
	1 988,1	1 759,8	1 313,9	1 072,7	1 110,6	صناعات الجلود و الأحذية
	4 883,0	3 897,9	3 197,6	4 464,9	2 556,0	صناعات الخشب و الورق
	2 222,7	1 938,5	1 340,9	1 260,7	1 202,5	الصناعات المختلفة
	41 742,8	27 227,3	21 301,3	18 357,0	16 466,2	النقل و الاتصالات
	102 728,2	63 834,2	55 807,3	44 496,5	38 392,3	التجارة
	10 460,4	7 665,8	5 625,4	5 210,5	4 511,1	الفنادق و المقاهي و المطاعم
	6 318,3	5 195,9	4 295,8	3 897,6	2 856,8	الخدمات المقدمة للمؤسسات
	10 496,3	8 732,5	7 813,3	6 419,0	5 300,0	الخدمات المقدمة للأسر
	679 792,3	429 305,7	324 045,0	262 339,3	234 805,4	مجموع القيمة المضافة
	30 800,0	24 500,0	20 800,0	19 200,0	18 913,0	رسم الوحيد على الإنتاج الاجمالي
	42 000,0	19 000,0	12 200,0	8 500,0	7 036,0	حقوق الجمارك
	752 592,3	472 805,7	357 045,0	290 039,3	260 754,4	الإنتاج الداخلي الخام

* من ح ج م ك د = الصناعات المعدنية و المعدنية و الكهربائية و الإلكترونية

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011

تميزت هذه الفترة بعودة ارتفاع الإنتاج الداخلي الخام و تضاعفه خلال فترة 5 سنوات، و يعود ذلك إلى عاملين رئيسيين: ارتفاع أسعار النفط من جديد بسبب أزمة حرب الخليج، و التخلي عن نظام الإقتصاد الموجه

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

و انتهاج مبدأ العرض و الطلب، مما أدى إلى انتعاش القطاع التجاري، فيما واصل قطاع الفلاحة السير في منحني نمو متصاعد باستمرار.

ارتفعت نسبة مساهمة المحروقات في الإنتاج الداخلي الخام من 18% سنة 1987 إلى 32% في 1991، فيما لم تتجاوز نسبة مساهمة السياحة 1% من مجموع الإنتاج الداخلي الخام

رابعا: من 1992 إلى 1996

الجدول رقم 2-10: الإنتاج الداخلي الخام من 1992 إلى 1996

بالأسعار الجارية	1992	1993	1994	1995	1996	الوحدة: مليون د ج
قطاع النشاط الاقتصادي	128 416,3	131 102,0	145 614,5	196 559,5	277 842,1	
الزراعة، الصيد و الغابات	10 812,4	11 212,3	13 672,6	19 299,3	25 040,4	
المياه و الطاقة	250 402,5	247 398,3	327 346,7	505 562,8	750 415,3	
المحروقات	10 036,4	13 280,4	17 667,5	21 969,6	28 024,7	
الخدمات و الأشغال اليدوية	2 585,8	2 565,5	3 207,6	4 224,9	5 216,2	
المناجم و المقالع	37 715,7	35 953,1	40 966,5	45 934,4	39 356,6	
صن ح م ك *	13 831,3	14 200,8	16 570,0	22 780,4	26 147,2	
مواد البناء و الزجاج	102 149,4	121 496,2	151 781,3	191 160,7	217 685,1	
البناء و الأشغال العمومية	9 156,8	9 021,4	13 823,5	16 466,5	15 373,4	
الكيمياء و المطاط و البلاستيك	30 891,0	31 147,3	43 026,1	45 232,6	60 243,3	
الصناعات الفلاحية و الغذائية	7 059,7	6 370,7	7 759,5	7 933,2	8 043,9	
الصناعات النسيجية	1 956,9	1 984,7	2 483,0	2 124,4	2 064,6	
صناعات الجلود و الأحذية	5 120,2	7 660,0	7 407,9	8 754,1	7 769,1	
صناعات الخشب و الورق	8 031,3	10 764,4	12 731,1	21 154,8	24 164,8	
الصناعات المختلفة	56 944,4	64 987,1	74 795,1	99 807,2	148 885,8	
النقل و الاتصالات	127 519,6	167 004,5	222 049,7	283 531,6	320 575,4	
التجارة	14 314,8	16 422,9	20 672,5	26 798,0	31 888,2	
الفنادق و المقاهي و المطاعم	7 874,7	9 283,6	12 384,3	16 349,2	19 462,4	
الخدمات المقدمة للمؤسسات	13 804,6	17 476,2	21 684,6	33 144,6	39 487,3	
الخدمات المقدمة للأسر	838 623,8	919 331,4	1 155 644,0	1 568 787,8	2 047 685,8	
مجموع القيمة المضافة	43 700,0	50 200,0	70 600,0	100 360,0	124 638,8	
رسم الوحيد على الإنتاج الإجمالي (الرسم على القيمة المضافة من 1992)	36 300,0	35 500,0	48 700,0	74 484,0	84 388,0	
حقوق الجمارك	918 623,8	1 005 031,4	1 274 944,0	1 743 631,8	2 256 712,6	
الإنتاج الداخلي الخام						

* صن ح م ك = الصناعات المعدنية و المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية و الإلكترونية

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011

تعتبر هذه الفترة معيار لقياس مدة نجاعة القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل الحكومة مطلع التسعينات، و القاضي بالتخلي عن احتكار الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية لصالح باقي الأعوان الاقتصاديين، إلا أننا نلاحظ أن المحروقات لازلت تشكل ثلث الإنتاج الداخلي الخام، فيما انتعش قطاع التجارة و الفلاحة و حافظ على مستواه التصاعدي.

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

أما فيما يخص قطاع السياحة، فقد تضاعفت مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام خلال 5 سنوات، إلا أنه لم يتجاوز نسبة 1 % من إجمالي الإنتاج.

رابعا: 1997-2001

الجدول رقم 2-11: الإنتاج الداخلي الخام من 1997 إلى 2001

بالأسعار الجارية	1997	1998	1999	2000	2001
قطاع النشاط الاقتصادي	242 703,2	324 845,8	359 665,8	346 171,4	412 119,5
الزراعة، الصيد والغابات	30 710,8	35 937,4	40 037,2	47 268,9	52 295,6
المياه والطاقة	838 985,8	638 221,5	890 943,3	1 161 314,7	1 443 928,1
المحروقات	32 916,2	35 471,3	36 417,9	42 904,8	38 388,0
الخدمات والأشغال البترولية	4 497,2	5 171,8	4 710,6	5 021,6	6 136,0
المناجم والمقالع	27 620,2	30 207,3	32 595,2	33 230,1	33 947,6
من ح م ك *	25 276,2	28 835,3	25 265,5	26 737,1	32 476,8
مواد البناء والزجاج	243 651,0	265 412,1	271 257,7	292 046,3	320 507,1
البناء والأشغال العمومية	18 477,0	19 046,5	19 743,2	22 816,4	18 607,8
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	69 646,1	87 334,3	96 108,7	104 611,5	108 898,3
الصناعات اللاملاحية والغذائية	7 100,7	8 833,3	9 990,3	10 147,3	12 018,9
الصناعات النسيجية	2 189,2	2 575,4	2 181,9	2 399,3	2 273,2
صناعات الجلود والأحذية	8 653,1	9 807,8	10 123,2	10 247,5	11 245,7
صناعات الخشب والورق	29 010,6	29 071,8	29 639,6	28 269,9	37 330,5
الصناعات المختلفة	182 084,6	206 470,2	238 856,0	275 929,7	303 693,5
النقل والاتصالات	348 347,7	380 362,2	412 530,8	436 292,1	476 208,7
التجارة	36 216,1	38 795,5	42 103,4	45 293,9	49 287,6
الفنادق والمقاهي والمطاعم	21 734,5	23 042,6	25 570,9	31 139,7	34 872,5
الخدمات المقدمة للمؤسسات	45 356,8	48 003,1	51 214,7	54 015,0	57 722,8
الخدمات المقدمة للأسر	2 215 176,4	2 217 445,4	2 598 955,9	3 430 857,3	3 451 958,4
مجموع القيمة المضافة	143 776,0	151 438,8	146 029,7	181 505,4	199 229,4
رسم الوحد على الإنتاج الإجمالي (الرسم على القيمة المضافة من 1992)	73 510,0	75 486,0	80 242,0	86 321,0	103 683,0
حقوق الجمارك	2 243 462,9	2 444 370,2	2 825 227,6	3 698 683,7	3 754 870,8
الإنتاج الداخلي الخام					

* من ح م ك: = الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011

في هذه الفترة واصل الإنتاج الداخلي تطوره، فيما لازال الإنتاج من المحروقات يشكل غالبية الإنتاج الداخلي الخام. كما من الملاحظ أنه خلال هذه الفترة تطور قطاع النقل و الاتصالات بشكل كبير مما أصبح يبشر بظهور آفاق جديدة للاستثمار في الجزائر، في حين واصل قطاع التجارة نموه إلى جانب قطاع البناء و الأشغال العمومية.

إن تطور الإنتاج من النفط خلال هذه الفترة يعود إلى عودة الارتفاع التدريجي في أسعار المحروقات، أما فيما يخص قطاع السياحة فقد واصل نموه دون أن يتجاوز عتبة 1%

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

خامسا : 2006-2002

الجدول رقم 2-12: الإنتاج الداخلي الخام من 2002 إلى 2006

الوحدة : مليون د ج	بالأسعار الجارية				
2006	2005	2004	2003	2002	قطاع النشاط الاقتصادي
641 285,0	581 615,8	580 505,6	515 281,7	417 225,2	الزراعة ، الصيد و الغابات
82 658,0	74 808,7	67 788,7	61 774,6	55 461,4	المياه و الطاقة
3 882 227,8	3 352 878,4	2 319 823,6	1 868 889,6	1 477 033,6	المحروقات
64 265,4	58 992,2	49 294,0	44 199,9	39 998,5	الخدمات و الأشغال البترولية
8 495,2	6 317,0	5 632,7	5 618,3	5 480,6	المناجم و المقالع
45 364,9	43 567,7	41 326,1	37 974,8	34 306,3	ص ح م ك *
50 869,5	45 970,7	41 711,3	33 331,7	36 085,4	مواد البناء و الزجاج
610 071,1	505 423,9	458 674,0	401 014,4	369 939,3	البناء و الأشغال العمومية
35 190,3	27 349,1	26 158,2	23 604,0	22 533,9	الكيمياء و المطاط و البلاستيك
146 022,7	138 391,0	127 309,0	118 385,8	115 114,4	الصناعات الفلاحية و الغذائية
13 602,4	14 177,8	13 481,7	13 139,1	12 190,1	الصناعات النسيجية
2 568,4	2 721,0	2 688,7	2 477,7	2 602,8	صناعات الجلود و الأحذية
16 559,9	15 566,9	15 396,5	13 785,9	13 334,0	صناعات الخشب و الورق
48 162,0	49 425,0	46 700,5	45 278,7	40 447,3	الصناعات المختلفة
743 533,6	645 028,9	512 569,9	390 551,2	340 983,3	النقل و الاتصالات
728 366,7	668 130,0	607 052,6	552 179,9	509 285,7	التجارة
75 202,7	69 628,2	62 696,5	58 520,2	53 490,6	الفنادق و المقاهي و المطاعم
64 243,7	57 987,0	48 787,9	43 866,2	39 020,5	الخدمات المقدمة للمؤسسات
86 778,2	78 156,0	72 075,2	67 096,2	61 378,5	الخدمات المقدمة للأسر
7 345 467,5	6 436 135,1	5 099 672,7	4 296 969,8	3 645 911,4	مجموع القيمة المضافة
376 685,6	350 130,2	307 340,8	260 070,6	249 147,4	رسم الوحيد على الإنتاج الإجمالي (الرسم على القيمة المضافة من 1992)
114 849,0	143 888,0	138 838,0	143 000,0	128 355,0	حقوق الجمارك
7 837 002,1	6 930 153,3	5 545 851,5	4 700 040,4	4 023 413,8	الإنتاج الداخلي الخام

* ص ح م ك = الصناعات المعدنية و المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية و الإلكترونية

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011

تميزت هذه الفترة بارتفاع واضح و محسوس في أسعار النفط، مما أعطى لقطاع المحروقات أهمية كبيرة في تكوين الإنتاج الداخلي الخام، إضافة إلى استقرار الأوضاع الأمنية مما أدى إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية منها، لاسيما في قطاع النقل و الاتصالات الذي تجاوز قطاع التجارة لأول مرة في نهاية عام 2006.

تجاوزت نسبة مساهمة المحروقات في التكوين مجموع القيمة المضافة نسبة 50%، أما فيما يخص قطاع السياحة فشهد تطورا كبيرا إلا أن نسبة مساهمته لم تتجاوز 1%

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

سادسا: 2007-2011

الجدول رقم 2-13: الإنتاج الداخلي الخام من 2007 إلى 2011

بالأسعار الثابتة					الوحدة: مليون د.ج.
2011	2010	2009	2008	2007	قطاع النشاط الاقتصادي
1 173 713,9	1 015 258,8	931 349,1	727 413,1	708 072,5	الزراعة، الصيد و الغابات
110 601,3	98 622,1	91 210,8	93 705,9	87 691,6	المياه و الطاقة
5 242 098,8	4 180 357,7	3 109 078,9	4 997 554,5	4 089 308,6	المحروقات
70 701,2	63 312,0	94 767,1	86 719,5	92 368,8	الخدمات و الأشغال البروتونية
20 667,3	18 205,5	19 061,8	16 916,0	10 505,7	المناجم و المقالع
89 948,1	83 624,7	83 130,9	64 431,2	53 504,4	من ح م ك *
75 970,4	70 523,3	66 864,8	60 402,4	58 482,3	مواد البناء و الزجاج
1 262 566,7	1 194 113,5	1 000 054,9	869 988,6	732 720,7	البناء و الأشغال العمومية
50 376,6	47 657,1	45 217,0	42 081,2	37 302,1	الكيمياء و المطاط و البلاستيك
231 849,6	214 132,6	188 483,0	164 160,2	156 083,2	الصناعات الفلاحية و الغذائية
13 477,7	13 842,8	14 590,7	12 876,1	13 039,8	الصناعات النسيجية
2 603,5	2 593,3	2 549,4	2 527,0	2 357,6	صناعات الجلود و الأحذية
17 633,3	17 194,6	16 872,0	16 687,2	16 061,6	صناعات الخشب و الورق
50 132,0	50 302,1	49 057,3	45 717,8	44 786,7	الصناعات المختلفة
1 049 778,7	991 426,4	911 311,3	863 772,8	822 406,6	النقل و الإتصالات
1 444 635,8	1 279 478,9	1 151 623,6	1 003 199,4	863 197,3	التجارة
121 429,3	114 387,8	105 451,5	91 175,5	80 758,0	الضيافة و المقاهي و المطاعم
137 593,3	122 751,9	98 579,7	84 040,0	71 713,6	الخدمات المقدمة للمؤسسات
137 127,2	121 832,0	114 542,9	105 047,1	95 130,5	الخدمات المقدمة للأسر
11 302 904,8	9 699 617,3	8 093 796,7	9 348 415,7	8 035 491,6	مجموع القيمة المضافة
596 171,8	565 823,6	545 593,1	489 047,0	399 328,0	رسم الوحد على الإنتاج (الإجمالي) (الرسم على القيمة المضافة من 1992)
210 427,0	181 865,0	170 231,0	164 882,0	133 126,0	حقوق الجمارك
12 109 503,6	10 447 305,9	8 809 620,8	10 002 344,7	8 567 945,6	الإنتاج الداخلي الخام

* من ح م ك = الصناعات المعدنية و المعدنية و البتائكية و الكهربائية و الإلكترونية

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011

تميزت هذه الفترة بعودة الانخفاض في الأسعار المحروقات سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية مما أثر سلبا على الإنتاج الداخلي الخام، حيث أن تراجع عائدات المحروقات بنسبة 30 % أدى إلى تراجع مجموع القيمة المضافة للاقتصاد الوطني بحوالي 15%، و هو ما يفسر بشكل كبير (مثلما سوف نتطرق له لاحقا بالتفصيل) درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار المحروقات.

واصلت قطاعات: البناء، التجارة، النقل و الاتصالات نموها و أصبحت من أهم عوامل تكوين القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، فيما واصلت قطاعات السياحة و الفنادق نموها و تجاوزت عتبة ألف مليار دينار سنة 2008، إلا أن مساهمتها لم تتجاوز عتبة 1 % في تكوين الإنتاج الداخلي الخام.

تحليل تطور الإنتاج الداخلي الخام

من خلال دراسة الجداول السابقة و تحليلها، و تتبع تقسيمها إلى فترات متباعدة من أجل فهم أسباب تطور أداء الإقتصاد الوطني و عوامل نموه أو تراجعها، خرجنا بالاستنتاجات التالية:

- يعتمد الدخل الوطني بدرجة كبيرة على الإنتاج من المحروقات، و التي بدورها ترتبط مساهمتها في الإقتصاد الجزائري بأسعار النفط العالمية
- أن الإقتصاد الوطني يتأثر بشكل كبير بالأزمات و الصدمات السعرية التي يتعرض لها سوق النفط الدولي، وبالتالي فإن أي أزمة مستقبلية في أسعار النفط من شأنها أن تؤثر بشكل كبير في التوازنات الاقتصادية، وكلما طالت مدة الأزمة زاد الاختلالات في الإقتصاد الوطني
- يعتمد الدخل الوطني بشكل كبير على الأعمال التجارية، و من المعلوم أن التجارة تعتمد على استثمارات قليلة مقارنة بالصناعة، كما أنها لا تعتبر قاعدة متينة لبناء الإقتصاد الوطني لأنها تشجع على الاستهلاك بدل من الاستثمار، إضافة إلى الرفع من فاتورة الواردات ناهيك عن قلة فرص التشغيل فيها.
- يشكل قطاع البناء و الأشغال العمومية بدوره عاملا مهما في تكوين القيمة المضافة للإقتصاد الوطني، إلا أن الملاحظ في ذلك أن تكاليف هذه الأشغال يعود بنسبة كبيرة على ميزانية الدولة، لاسيما فيما يخص بند نفقات التجهيز و هو ما سوف نتطرق له بالتفصيل لاحقا من خلال دراسة نفقات ميزانية الدولة ودور قطاع المحروقات في تكوينها.
- إن قطاع السياحة (محور دراستنا)، عرف تطورا ملحوظا و متوازنا خلال فترة الدراسة، إلا أن هامشية مساهمة هذا القطاع في تكوين القيمة المضافة للإقتصاد الوطني أدى إلى عدم الاعتماد عليه كقطاع استراتيجي بمرور السنوات، و هو ما يمكن اعتباره إستراتيجية خاطئة، حيث -مثلما رأينا في الفصل السابق- أن للسياحة دورا مهما في تنشيط باقي القطاعات لاسيما التجارية و الزراعية و قطاع النقل، حيث يرجع الفضل لقطاع السياحة في تكوين القيمة المضافة للعديد من القطاعات الأخرى.
- نلاحظ عدم تأثر تطور قطاع السياحة بالأزمات السعرية للمحروقات مثلما تأثرت باقي القطاعات، ويعود الفضل في ذلك إلى خصوصية هذا القطاع لاسيما فيما يخص ناحية التصدير (جلب العملة الصعبة) و عدم تأثره بأسعار العرض و الطلب مثل باقي السلع و المنتجات.

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

- كما سجلنا تأثير الإقتصاد الجزائري و ارتباطه الكبير بأسعار النفط، و بالتالي ظهور الحاجة الماسة إلى تطوير قطاعات أخرى منتجة للثروة و توفر مجالا واسعا لتوظيف اليد العاملة المباشرة و غير المباشرة، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تطوير القطاعات المدرة للعملة الصعبة مثل السياحة، أو المشجعة لتخفيض قيمة الواردات لاسيما فيما يمس قطاع الفلاحة مثلا.

المطلب الثالث: هيكل تمويل النفقات العامة

شهدت سنة 2009 عودة كل من رصيد الميزانية الإجمالي ورصيد الخزينة العمومية الإجمالي إلى حالة عجز، تحت تأثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن الانخفاض الظرفي الحاد لسعر البترول. إن الزيادات المعتبرة للمصاريف الجارية للميزانية (الأجور والتحويلات) التي تمت في 2011 و 2012 في ظرف تميز بارتفاع قوي لسعر البترول، قد ساهمت في استمرار العجز الميزاني ليلعب ذروته في سنة 2012.¹

و يظهر ذلك من خلال الجدول التالي :

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 : التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 86

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

الجدول رقم 2-14: وضعية عمليات الخزينة من 2009 إلى 2013

وضعية عمليات الخزينة العمومية					
2013	2012	2011	2010	2009	
(بملايير الدينارات)					
5 940,9	6 339,3	5 790,1	4 392,9	3 676,0	إجمالي إيرادات الميزانية و التهربات
3 678,1	4 184,3	3 979,7	2 905,0	2 412,7	إيرادات المحروقات *
2 062,2	2 535,3	2 300,3	1 318,3	400,7	منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية
-70,2	262,0	538,9	626,4	36,4	صندوق ضبط الإيرادات الضريبية
2 262,8	2 155,0	1 810,4	1 487,8	1 263,3	إيرادات خارج المحروقات
2 018,5	1 908,6	1 527,1	1 298,0	1 146,6	إيرادات حثائية
817,0	862,3	684,7	561,7	462,1	الضريبة على المدخلات و الأرباح
737,5	652,0	572,0	514,7	478,5	الضريبة على السلع و الخدمات
402,3	338,2	222,4	181,9	170,2	الضريبة الجمركية
61,7	58,1	47,4	39,7	35,8	الضريبة على الواردات
244,3	246,4	283,3	189,8	116,7	إيرادات غير حثائية
79,7	77,9	78,9	64,3	67,6	حاصلات الممتلكات الدولة و أخرى
112,1	116,3	107,2	121,1	40,2	مستحقات الميزانية
52,5	53,2	67,2	4,4	0,9	مؤسسات اقتصادية أخرى
0,0	0,0	0,0	0,1	0,0	مشتريات
6 092,1	7 058,1	5 853,6	4 466,9	4 246,3	إجمالي نفقات الميزانية
4 204,3	4 782,8	3 870,2	2 859,0	2 300,0	النفقات الجارية
1 833,0	1 988,4	1 774,7	1 212,6	910,9	نفقات المستثمرين **
226,5	185,3	163,2	151,3	130,7	منح المجاهدين
116,1	135,2	129,7	121,7	112,5	موت و لوازم
1 984,5	2 431,7	1 773,9	1 140,2	1 108,6	تجديدات جارية
699,1	788,7	788,1	513,3	412,5	منها : مصالحي الإدارة
44,2	42,0	37,7	33,2	37,4	فوائد الدين العام
1 887,8	2 275,5	1 974,4	1 607,9	1 946,3	نفقات رأس المال
-151,2	-718,8	-63,5	-74,0	-570,3	رصيد الميزانية
33,5	74,6	24,1	34,7	-4,3	رصيد الحسابات الخاصة
130,5	66,7	129,2	138,9	138,5	قروض الخزينة، صناديق
-248,2	-710,9	-168,6	-178,2	-713,1	رصيد الميزانية، خارج صندوق التوفير
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	المخصصات لصندوق التوفير
-204,0	-668,9	-130,9	-146,0	-676,7	الرصيد الأولي /
-248,2	-710,9	-168,6	-178,2	-713,1	الرصيد الإجمالي
248,3	710,9	168,6	178,2	713,1	معدل
-235,7	-254,6	-558,7	-430,5	57,1	نسبة
486,3	967,9	128,1	608,0	600,3	غير نسبي
-2,3	-2,4	-0,8	0,7	0,7	خارج حيز

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر

بلغت نفقات الميزانية الكلية في 2013 مستوى 1,6092 مليار دينار مقابل 2,7058 مليار دينار في 2012، أي بانخفاض يساوي 13.7٪. خص هذا الانخفاض في النفقات الكلية، بعد الارتفاعات التي عرفت بها بنسبة 20.6٪ و 31٪ على التوالي في 2011 و 2012، النفقات الجارية أكثر مما خص نفقات رأس المال (578.3 - و 387.7 - مليار دينار على التوالي).

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

تم إدراج نفقات التسيير ونفقات التجهيز في قانون المالية لسنة 2013 بمبلغ 4335 مليار دينار و 2544.2 مليار دينار على التوالي. بينما كادت نفقات التسيير تعادل المبالغ المدرجة في الميزانية (97٪) بموجب سنة 2013 ، فإن نفقات التجهيز المسجلة في الميزانية تجسدت في حدود 74.2٪ مقابل 79.2٪ في 2012.

أدت الارتفاعات العالية للنفقات الجارية خلال سنتي 2011 و 2012 إلى رفع نسبتها إلى إجمالي الناتج الداخلي لتبلغ 26.7٪ في 2011 ثم 30.2٪ في 2012 مقابل 22.2٪ في 2010. وبالعكس، فقد أدى انخفاض النفقات الجارية في 2013 إلى خفض هذه النسبة إلى 25.6٪، مع بقائها أعلى مما كانت عليه في 2010. أما فيما يخص نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج الداخلي، فقد تسبب انخفاض نفقات رأس المال في 2013، التي عادت إلى مستواها المتوسط لسنوات 2008-2011، في تراجعها من 14.4٪ في 2012 إلى 11.5٪ في 2013 انتقلت النفقات الجارية من 4782 مليار دينار في 2012 إلى 4204.3 مليار دينار في 2013، أي انخفاض قدره 12.1٪ مقابل ارتفاع بـ 23.3٪ في 2012 و 45.9٪ في 2011 و نتج أساسا هذا الانخفاض (-578.3 مليار دينار) عن الانخفاض في التحويلات الجارية (-447 مليار دينار) وبقدر أقل إلى انخفاض نفقات المستخدمين 155 (مليار دينار). يفسر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات احتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادات في الأجور.¹

نتج الانخفاض في التحويلات الجارية بمبلغ قدره 447 مليار دينار، أساسا عن الانخفاض في نفقات بند «تحويلات أخرى» بـ 359 مليار دينار (أساسا الجماعات المحلية والتحويلات)، وبقدر أقل عن الانخفاض في نفقات الخدمات الإدارية (نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) التي انخفضت بـ 87 مليار دينار .

أما فيما يخص نفقات التجهيز، فقد ارتفعت بقوة من 2005 إلى 2008 ل تستقر بين 2008 و 2011، وتبلغ 2275 مليار دينار في 2012، قبل أن تنخفض إلى 1887 مليار دينار (-17٪) في 2013، أي نفس المستوى الذي بلغته بين 2008 و 2011 يرجع هذا الانخفاض في نفقات التجهيز تقريبا كليا إلى نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 614 مليار دينار في 2012 إلى 243 مليار دينار في 2013 (-370 مليار دينار)، بينما عرفت هذه الفئة من النفقات ارتفاعات مطلقة تقريبا متساوية بين سنتي 2011

¹ تقرير بنك الجزائر سنة 2013، ص 87

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

و2012 (+6,342 مليار دينار). بالمقابل، ارتفعت نفقات البنية التحتية الاقتصادية و الإدارة بـ 86 مليار دينار (13.7%) لتبلغ 5,714 مليار دينار وتمثل 37.8% من اجمالي نفقات التجهيز. أخيرا، باستثناء بند "نفقات متنوعة" والتي تراجع مبلغه بنسبة 16,4% إلى 381 مليار دينار، عرفت باقي بنود نفقات التجهيز توجهات نحو الانخفاض ونحو الارتفاع قليلة الأهمية¹.

يجدر التذكير أن الارتفاع في نفقات التجهيز منذ بداية سنوات 2000 كان أهم عنصر في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات المسوقة التي جرت النمو الاقتصادي خارج المحروقات والطلب على العمل من طرف المؤسسات. وعليه، فإن الحفاظ على المبالغ المتوصل إليه في هذا النوع من النفقات، وتوافقا مع امكانيات الامتصاص من طرف الاقتصاد الوطني، لمواصلة دعم وتحفيز النشاط الاقتصادي وكذا تحسين الخدمات العمومية.

المبحث الثاني : مساهمة العائدات النفطية في تمويل الإقتصاد الوطني

من خلال المبحث السابق، استنتجنا أن المحروقات هي المصدر الأول للإنتاج الداخلي الخام، كما أنها تشكل الجزء الأكبر من صادرات الجزائر نحو العالم الخارجي، و قصد فهم أكبر مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات النفط، خصصنا هذا المبحث كاملا لدراسة الارتباط بين العائدات النفطية و تمويل الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول : تطور الصادرات النفطية للجزائر (1970-2014)

سيتم فيما يلي عرض مجموعة من الاحصائيات الخاصة بصادرات النفط للجزائر خلال الفترة (1996-2012) و مقارنة كل فترة بالفترة التي تليها مع محاولة معرفة أهم الأسباب التي أدت الى الاختلاف في الأرقام:²

¹ تقرير بنك الجزائر لسنة 2013، ص 88، بتصرف

² أمينة عتو، انعكاسات صادرات النفط على ميزانية الجزائر ، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد و تسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013 ص 10

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

الفرع الأول: تطور حجم صادرات نفط الجزائر فترة (1996-2012)

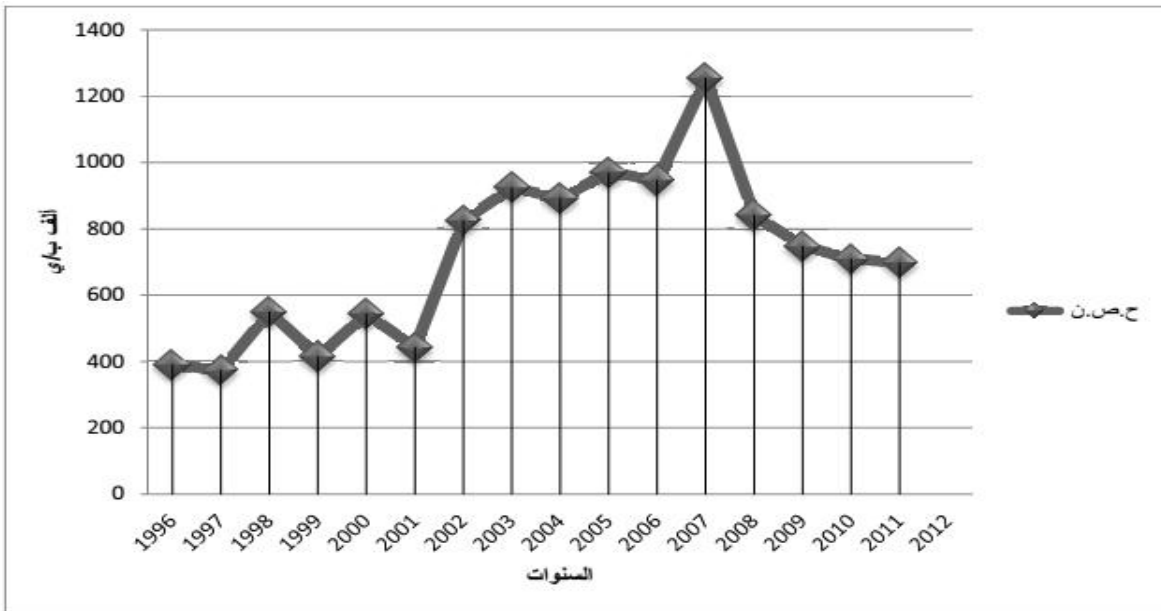
الجدول رقم 2-15: تطور حجم صادرات النفط ما بين 1996-2012

الوحدة: ألف برميل يومي

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
ح. الصادرات	391	373	549	415	544	442	825	924	893.0
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
ح. الصادرات	970.0	947.2	1253.5	840.9	747.5	709	698	-	

المصدر: أمانة عتو، انعكاسات صادرات النفط على ميزانية الجزائر، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد و تسير بترول، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013

الشكل رقم 2-1: منحنى تطور صادرات النفط من 1996 إلى 2012



المصدر: أمانة عتو، انعكاسات صادرات النفط على ميزانية الجزائر، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد و تسير بترول، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 11

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

من خلال الشكل رقم 2-1 يتبين لنا أن حجم صادرات الجزائر من النفط شهدت ارتفاعا في سنة 1998 مقارنة بسنة 1996، حيث ارتفعت إلى ما يقارب 600 ألف ب/س، وهذا راجع إلى صدور قانون 91/21 المعدل والمتمم لقانون 86/14، حيث جاء هذا القانون ببعض التعديلات بخصوص الشراكة مع شركة سوناطراك أهمها¹:

- وسع مجال الشراكة ليشمل الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور قانون 1986، وبذلك ألغى نص المادة 65 في القانون السابق التي كانت تحصر مجال الشراكة في الحقول المكتشفة بعد تاريخ صدور ذلك القانون فقط

- توسع القانون الجديد في منح الامتيازات الجبائية، بهدف جلب الشركات الأجنبية للاستثمار وميز بين المناطق، حيث صنف المجال المنجمي إلى منطقتين أ ب، و أفرد لكل منطقة وفق أهميتها، معدلات جبائية محددة تخضع لها كل النشاطات.

و قد أدت هذه التعديلات إلى تطور نشاط الاستكشاف و الانتاج، مما أدى الى الزيادة في حجم الصادرات الوطنية و . هنا يمكن القول أن هذا القانون أتى بإيجابياته على أداء الانتاج النفطي في الجزائر. أما خلال الفترة 1997-2000 شهدت حجم الصادرات عدة تذبذبات بين الزيادة و النقصان، والراجعة أسبابها إلى أزمة انخفاض أسعار النفط التي شهدتها السوق النفطية سنة 1998، حيث تدهور سعر البرميل الواحد ليصل إلى ما دون 13 دولار للبرميل. وقد انعكس هذا الانخفاض في الأسعار على حصة انتاج الجزائر في منظمة الأوبك.

سنة 2001 هي السنة الوحيدة التي انخفض فيها حجم الصادرات أ دنى قيمة له (400 ألف ب/ي) بعد أن ارتفع قبل ذلك، و يعود هذا الانخفاض الى حرب أمريكا على العراق و قرار الولايات المتحدة بتخفيض وارداتها النفطية خلال السنة المذكورة، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر بلد مستورد للنفط في العالم، وبالتالي اتخاذ منظمة الأوبك قرار تخفيض انتاج وتصدير أعضائها حتى لا يحدث فائض في السوق النفطية².

ثم تواصل حجم الصادرات النفطية بالزيادة من سنة الى أخرى ، و تضاعف إلى أن وصل ذروته في سنة 2007 إلى أكثر من 1200 ألف ي/ب ، وتعود القفزة في هذه الزيادة ربما إلى التراجع الكبير للمخزون النفطي

¹. أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013،

ص 310

². أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص 311

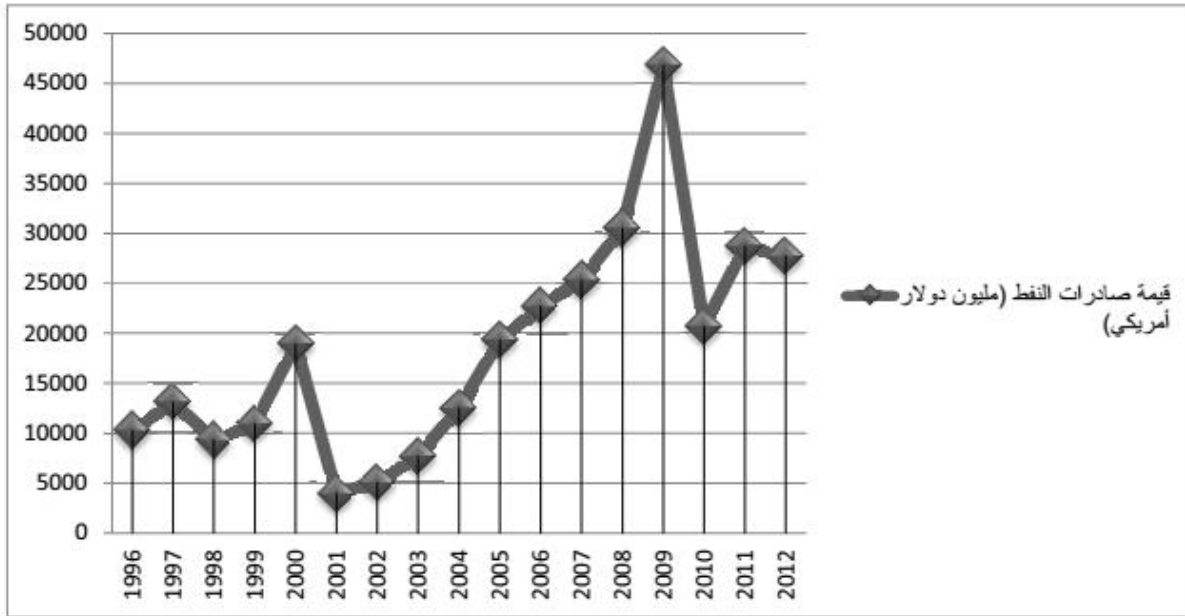
الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

الأمريكي ومحاولة هذه الأخيرة بزيادة استيرادها للنفط أكثر و أكثر، فبعد أن كانت تستورد 11618 ألف برميل يومي سنة 2001 أصبحت تستورد ما يقارب 13400 ألف برميل يومي.

و خلال سنة 2007 تناقص حجم صادرات الجزائر من النفط، و انخفض انخفاضا حادا سنة 2008 ليصل إلى 9.840 ألف ب/ي وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية التي هزت العالم و تبعاتها السلبية على أسواق النفط ونقص الطلب العالمي على النفط، و قرار منظمة الأوبك بخفض الانتاج وبالتالي خفض التصدير لكل أعضائها.

الفرع الثاني: تطور قيمة صادرات نفط الجزائر فترة (1996-2012)

الشكل رقم 2-2: منحى تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية من 1996 إلى 2012



المصدر: أمانة عتو، انعكاسات صادرات النفط على ميزانية الجزائر، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد و تسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 11

من خلال الشكل رقم 2-2 و خلال الفترة (1996-1999) نلاحظ أن قيمة صادرات النفط عموما كانت غير مستقرة، رغم تغييرها الضئيل جدا إلا أنها تزداد تارة وتنخفض طوال هذه الفترة، و يعود عدم الاستقرار

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

هذا الى انخفاض أسعار النفط وارتفاعها لسنة 1998 (الأزمة النفطية التي شهدها العالم و احتلال الكبير بين العرض و الطلب)، حيث تدهور سعر النفط الى ما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.¹

و ارتفعت قيمة صادرات النفط في سنة 2000 ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة مع السنوات الماضية، حيث ارتفع إلى حوالي 20000 مليون دولار أمريكي، و تعود الزيادة إلى الإرتفاع في أسعار النفط حيث ارتفع إلى 30 دولار للبرميل، بالإضافة الى ارتفاع حجم الصادرات الجزائرية (الرجوع إلى المبحث السابق).

ومباشرة بعد الزيادة عادت قيمة صادرات النفط بالانخفاض سنة 2001 الى 3994.4 مليون دولار أمريكي ، السبب في هذا راجع الى الانخفاض في أسعار النفط، حيث انخفض سعر البرميل إلى 20 دولار.

بعد سنة 2001 وإلى غاية سنة 2006، بدأت قيمة الصادرات بالزيادة في استمرار، لتصل إلى 20000 مليون دولار أمريكي، وسبب الزيادة راجع إلى الارتفاع المتواصل لأسعار النفط. حيث ارتفعت من 28.4 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 38 دولار للبرميل سنة 2004 من جهة، وأحداث 11 سبتمبر من جهة أخرى، ارتفعت الأسعار كذلك سنة 2005 الى 70 دولار للبرميل و هذا لتأثيرات اعصار كاترينا الذي ضرب خليج المكسيك.

تعتبر الفترة (2007-2009)، الفترة التي بلغت فيها قيمة صادرات النفط الجزائرية أعلى قيمة لها خلال كل السنوات، حيث ارتفعت إلى أكثر من 45000 مليون دولار، وتزامن مع هذه الفترة ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت على التوالي عتبة 94 و 95 دولارا للبرميل بعد تراجع كبير للمخزونات الأمريكية وخفض نسب الفائدة من قبل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي خلال سنة 2007، و ارتفعت كذلك سنة 2008 لتتجاوز عتبة 111 دولار للبرميل متأثرا بتراجع سعر صرف الدولار، أعمال العنف التي شهدتها نيجيريا وحفاظ الأوبك على مستوى إنتاجها. و في نهاية سنة 2008 وبداية 2009 ارتفعت أسعار النفط ارتفاعا قياسيا لم تصل إلى هذا المستوى من قبل، حيث بلغت 147 دولار للبرميل و هذا راجع إلى تواصل الإنخفاض في المخزونات الأمريكية وتداعيات الأزمة المالية العالمية، بالإضافة كذلك إلى زيادة نمو الطلب الصيني.

من خلال الشكل رقم 2-2 يتضح لنا أن قيمة صادرات النفط الجزائرية انخفضت بعد سنة 2009 انخفاضاً ملحوظاً لتصل إلى حوالي 20000 مليون دولار أمريكي، فانخفاض أسعار النفط قد أثر على ذلك، حيث

¹. محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديجي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر - دراسة تحليلية وقياسية - ورقة بحثية من مجلة أداء المؤسسات الجزائرية - العدد 02/ 2012، ص 189

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

تدهور إلى 79.61 دولار للبرميل نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011 في ظل مخاوف انخفاض طلب اليابان بسبب الزلزال الذي ضربها¹.

و ما إن انتعشت أسعار النفط التي قفزت من 79.61 دولار للبرميل إلى 107.22 منتصف 2011 بسبب ضعف الدولار الأمريكي و الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (تفاقم الأحداث في ليبيا)؛ ارتفعت على أثرها قيمة صادرات النفط الجزائرية لتصل إلى حوالي 30000 دولار للبرميل في 2011.

ما نلاحظه من خلال الشكل رقم 2-2 المرافق أن قيمة صادرات النفط الجزائرية تتأثر كثيرا و بصفة مباشرة أسعار النفط، هذا ما جعلها غير مستقرة.

المطلب الثاني: دور العائدات النفطية في تغطية النفقات

ترتبط وضعية الموازنة العمومية بحجم النفقات والإيرادات العامة، و في حالة دراستنا هذه سوف نحاول ربط تطور النفقات العامة للجزائر بتطور العائدات النفطية و دراسة معامل الارتباط بينهما، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2-16: تطور النفقات العامة و الجباية البترولية من 1995 إلى 2007

(الوحدة مليار دينار جزائري)

السنة	النفقات	الجبابة البترولية	نسبة التغطية
1995	561,8	336,15	59,83%
1996	724,6	496	68,45%
1997	845,2	564,77	66,82%
1998	876,2	378,56	43,20%
1999	961,7	560,12	58,24%
2000	1178,1	720	61,12%
2001	1321	840	63,59%

¹ أمينة عتو، مرجع سبق ذكره، ص 13

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

57,98%	916,4	1580,6	2002
51,00%	862	1690,2	2003
44,19%	836	1891,8	2004
43,81%	899	2052	2005
37,34%	916	2453	2006
31,46%	973	3092,7	2007

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على تقارير الديوان الوطني للإحصاء و مشاريع قوانين المالية السابقة

بعد إدخال المعلومات السابقة إلى برنامج EXCEL، و بحساب معامل الارتباط بين النفقات العامة والجباية البترولية خلال الفترة المدروسة، تحصلنا على معامل ارتباط إيجابي قدره 0.85، أي أن هناك علاقة طردية قوية جدا تربط بين تطور النفقات العامة و الجباية البترولية.

و مما لا شك فيه أن الجباية البترولية ترتبط بدورها بأسعار النفط الجارية في الأسواق الدولية، و هذا ما يفسر أثر الأزمات السعريّة في التأثير على النفقات العامة للإقتصاد الجزائري.

و من خلال الجدول رقم 2-16 أيضا، نلاحظ أن التغطية الجباية البترولية للنفقات تجاوزت نسبتها النصف (50%)، وهو مؤشر آخر قوي على دور و تأثير الإيرادات البترولية على النفقات العامة في الجزائر.

كخلاصة لما سبق، نستنتج أن هناك ارتباط قوي جدا بين الإيرادات البترولية من جهة و النفقات العامة من جهة أخرى، و أن هذا الارتباط يؤثر بشكل كبير على أداء الإقتصاد الجزائري في حال وقوع صدمات سعريّة، أو في حال انهيار طويل الأمد لأسعار النفط.

المطلب الثالث : الصناديق السيادية و دورها في الإقتصاد الجزائري

شهدت في القرن الحالي نشوء صناديق سيادية في الإقتصاديات العربية عامة والجزائر خاصة، سمي بصندوق ضبط الموارد في سنة 2000 مصدره عوائده النفط، بما أن إيرادات النفط تتميز بالتذبذب نتيجة عدم استقرار

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

أسعار النفط. الهدف من إنشاء الصندوق هو تمويل عجز الميزانية من الفوائض في العائدات النفطية وتحقيق الاستقرار في الإقتصاد الجزائري أمام الصدمات الخارجية.

تم إنشاء صندوق ضبط الموارد في سنة 2000، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذا حقق رصيد الميزانية فائضا قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية النفطية إلى 1213.2 مليار دينار خلال نفس السنة. ومن أجل الاستفادة من هذه الفوائض واستعمالها في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة للدولة وبالنظر لعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى البعيد والمتوسط قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية النفطية والذي يعمل على إمتصاص فائض إيرادات الجباية النفطية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة.¹

يمكن القول بأن صندوق ضبط الموارد يمثل أداة هامة للإقتصاد الجزائري تتزايد أهميته خاصة في السنوات الأخيرة التي إرتفعت فيها أسعار النفط بشكل كبير، كما أن إنشاء الصندوق هو تأكيد واضح للعلاقة المترابطة بين الإقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات والذي ظهر تأثيره من خلال عوائد المحروقات ، مما يؤدي للتعرض للإقتصاد الجزائري للصدمات سواء سلبية او ايجابية . لتحديد الدور الذي يقوم به الصندوق في تمويل عجز الميزانية العامة لدينا الجدول الآتي:

¹نبيل بوفليح، صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 4، 2010، ص 84

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

الجدول رقم 2-17: تغطية صندوق ضبط الموارد لعجز الميزانية للفترة 2000-2011

السنوات	سعر النفط المرجعي المعتمد لدى إعداد الميزانية دولار للبرميل	موارد صندوق ضبط الموارد مليار دينار	رصيد الميزانية العامة مليار دينار	نفقات الميزانية مليار دينار
2000	19	453	360.6	1178.1
2001	19	124	455	1321
2002	22	27	446.9	1550.6
2003	19	449	-333	1691.8
2004	19	623	-392	1801.8
2005	19	1369	-315	2052
2006	19	1798	-1862	2660.6
2007	19	1739	-2116	2482.8
2008	37	2288	-2119	2305
2009	37	400	-2296	2598
2010	37	1318	-2779	3023
2011	37	2300	-2343	3184

المصدر: التقرير السنوي 2013 لبنك جزائري، بتصرف

يوضح الجدول رقم 2-17 تطورات كل من السعر المرجعي عند إعداد الميزانية وموارد صندوق ضبط الموارد التي تستمد منها من الفائض الناتج عن الفارق بين الجباية النفطية المحددة في الميزانية على أسعار السعر المرجعي المحدد لدى وزارة المالية والجباية النفطية الحقيقية المنجزة عن مبيعات النفط المحسوبة على أساس السعر البترول الحقيقي في الأسواق الدولية، وكذا رصيد الميزانية ونفقات الميزانية العامة.

حاولنا عرض هذه العناصر الأربعة لمعرفة تأثير كل عنصر من هذه العناصر ودور صندوق ضبط الموارد، فمن خلال الجدول رقم 2-17 نستخلص عدة ملاحظات نوردتها فيما يلي¹:

- بالنسبة للسعر المرجعي في بداية الألفية كانت الجزائر تعتمد على سعر مرجعي لإعداد الميزانية بلغ 19 دولار للبرميل للسنوات 2000 وإلى غاية 2007 لكن مع الارتفاع الذي تشهده أسعار النفط التي بلغت سنة

¹. سهام بن حنيش، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص: اقتصاد و تسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 27

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

8 حوالي 147 دولار للبرميل و متوسط سعر 99 دولار للبرميل جعل الدولة ترفع السعر المرجعي إلى 37 دولار للبرميل عند إعداد مشروع الميزانية.

-تزايدت موارد صندوق ضبط الموارد بشكل مستمر منذ إنشائه فقد بلغت موارد الصندوق سنة 2000 حوالي 453 مليار دينار لترتفع سنة 2008 إلى 2288 مليار دينار إلا أنه سنة 2009 شهد انخفاض هذا لانخفاض سعر النفط. إذ بلغت موارد الصندوق 400 مليار دينار سنة 2009 لترتفع إلى 2300 مليار دينار سنة 2011 .

-شهد رصيد الميزانية في بداية الألفية فائض إلا أنه سنة 2003 شهد إنخفاض حاد، بسبب العجز في الميزانية بلغت قيمة العجز سنة 2003 حوالي 333 مليار دينار، ليزداد عجز الميزانية ارتفاعا لغاية وقتنا الحالي، هذا نتيجة النفقات المتزايدة.

-شهدت النفقات العمومية ارتفاعا كبير سنة 2008 مقارنة مع سنة 2000 ، بلغت النفقات الميزانية سنة 2008 حوالي 2305 مليار دينار لترتفع سنة 2011 إلى حوالي 3184 مليار دينار، هذا ناتج عن مجموعة البرامج التنموية التي قامت بها الحكومة لبعث التنمية والإستقرار و تحسين الوضع الإقتصادي و الإجتماعي الداخلي من زيادة في الأجور، زيادة النفقات المرتبطة بالإستثمار في قطاع البناء والسكن والطرق وكذا دعم المواد الواسعة الإستهلاك التي شهدت ارتفاع في الأسواق الدولية.

ما جعل الميزانية الدولة تشهد عجزا مستمرا وكبيرا وفيما يخص تغطية العجز من قبل صندوق ضبط الموارد وبالإعتماد على معطيات الجدول رقم 2-17 نستخلص ما يلي:

- خلال الفترة 2000-2008 لم تستخدم الحكومة موارد الصندوق لتمويل العجز الميزانية بحيث شهدت موارد الصندوق ارتفاعا ولم يسجل انخفاضا ، هذا يدل على أن الدولة لم تقوم ب اقتطاعات من موارد الصندوق لتمويل العجز بل الإعتماد على مصادر أخرى للتمويل العجز، إلا أنه في سنة 2009 سجلت إنخفاض لموارد الصندوق نتيجة انخفاض أسعار النفط ، و يؤدي بنا ذلك للاستنتاج بأن سنة 2009 قامت الجزائر بتمويل عجز الميزانية من خلال الصندوق بسبب انخفاض الجباية النفطية ، نتيجة انخفاض أسعار النفط ، لذلك شهد موارد الصندوق انخفاضا من 2288 مليار دولار سنة 2008 إلى 400 مليار دولار سنة

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

2009 وعليه هذا ما يدل على أن رغبة الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق واستعمالها فقط لتمويل أي عجز يحدث نتيجة انهيار أسعار النفط عن المستوى المطلوب وبالتالي هذا ما يتوافق مع أهداف الصندوق.

المبحث الثالث : مخاطر الاعتماد على المحروقات كمورد وحيد لتمويل الموازنة العامة

من خلال دراسة و تحليل المعطيات السابقة، وجدنا أن الإقتصاد الجزائري مرتبط بشكل كبير جدا بعائدات المحروقات، و هو سيناريو يحذر منه العديد من الخبراء الاقتصاديين عبر العالم، و ذلك لعديد من الاعتبارات، والتي سوف نتطرق إليها من خلال المبحث التالي.

المطلب الأول : تأثير العرض و الطلب العالمي على صناعة المحروقات

إن صناعة المحروقات (مثلها مثل أي سلعة أخرى) تخضع لقانون العرض و الطلب، و هو ما يؤثر بشكل كبير على توازنات الأسعار، إرتفاعها و انخفاضها.

الفرع الأول: الطلب على المحروقات.

هناك عدد من العناصر التي تتحكم في تحديد الطلب العالمي على البترول يمكن إيجازها في النقاط التالية :

- متوسط دخل الفرد :يؤثر متوسط دخلا الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفع معه حجم استهلاكه من الطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة. ويتضح ذلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية والنامية¹.
- يرتبط الطلب على الطاقة مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع السعر :إلا أن أثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين أساسيين هما بدائل الطاقة ومرونة الطلب السعرية. حيث يلاحظ أن هذين العاملين يكون تأثيرهما أكبر في الفترة الطويلة فقط، بمعنى يصعب إحلال بديل لاستخدام البترول كمصدر للطاقة في الفترة القصيرة .

¹. داود سعد الله، أثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية للجزائر، رسالة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012،

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

- هيكل الناتج القومي: سبق وأن أفدنا أن الدول الصناعية تستهلك أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة، ويرجع ذلك أساسا إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الناتج في هذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة. خاصة الصناعات الإنتاجية مقارنة بهيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز عموما بسيطرة القطاعات الأولية مثل الزراعة والصناعات الاستخراجية.
- المناخ: يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف عن المناطق المعتدلة المناخ.

ويتحدد الطلب على البترول إضافة إلى العوامل السابقة بمميزات أخرى أهمها أنه طلب مشتق، أي أنه مشتق من الطلب على المنتجات البترولية، بالإضافة إلى ما يتميز به من مواصفات سياسية وأمنية ينفرد بها عن معظم السلع المتداولة في التجارة الدولية. إلى جانب اشتراكه مع بدائل الطاقة الأخرى في أنه طلب بديل بمعنى أنه لا يمكن دراسته مستقلا عن دراسة الطلب على المصادر البديلة للطاقة¹.

كما أن مرونة الطلب السعرية التي تحكم الطلب على البترول كبديل تتسم أيضا بانخفاض في المدى القصير بالإضافة إلى أن الطلب على البترول قد لا يوجد له بديل في بعض الاستخدامات وأهمها النقل والمواصلات. وقد ساهمت هذه العوامل في انخفاض مرونة الطلب السعرية على البترول في الأجل المتوسط والقصير.

تهدف السياسات الحكومية للدول المستوردة للبترول إلى الحد من إيراداتها للبترول بصرف النظر عن الأسعار النسبية للبدايل المتاحة، ففي مجال توليد الكهرباء حيث يمكن الالتجاء إلى الفحم والطاقة النووية أو غيرها من البدائل يتم وضع برامج لتشغيل هذه البدائل مهما كانت التكلفة.

ما في المجالات التي لا تتاح لها بدائل، فتتجه سياسات الطاقة للدول المستوردة إلى استخدام آليات متعددة لخفض الطلب دون اهتمام كبير بالآثار الاقتصادية لتلك القيود مثل ما كان عليه الحال عند تحديد سقف استهلاك قدر ب 36 مليون برميل يوميا عند إنشاء الوكالة الدولية للطاقة سنة 1974. وهذا التدخل الحكومي في قطاع الطاقة يجعل أي افتراضات قائمة على التوازن في ظل المنافسة عديمة الفائدة.

¹. هام الشماع، دراسة اقتصادية مقارنة الأوبك ووكالة الطاقة الدولية وتأثير كل منها على السوق النفطية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة بيروت، لبنان، 1987، ص 34

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

وقد لوحظ نتيجة للاعتبارات السابقة، أن الطلب على البترول قد أصبح تدريجيا طلبا متما في ظل المحددات العامة للطلب الإجمالي على الطاقة. فكل البدائل الممكنة اقتصاديا وعلميا يتم استخدامها حتى آخر حدودها المادية، فمن الصعب إيجاد طاقة عاطلة في محطات الطاقة النووية أو الطاقة الكهرومائية أو في استخدام الفحم، فالاستثمارات في هذه المجالات تسير بأقصى سرعة ممكنة، مع أخذ القيود البيئية والمالية والطبيعية في الاعتبار وبهذا تعتبر الطاقات العاطلة القائمة الوحيدة هي تلك المتعلقة بإنتاج البترول والغاز.

الفرع الثاني: عرض دول الأوبك

يتجه الطلب على بترول الأوبك إلى أن يكون طلبا متما لإجمالي الطلب على بترول العالم¹، ولقد تم تنمية البترول من خارج الأوبك من بحر الشمال وآلاسكا قبل زيادة الأسعار في عام 1973 وبالتالي يمكن القول أن بترول كان سيتم إنتاجه من هذه المناطق لو كانت النفقات أعلى من سعر السوق، ومن ثم ينظر إلى إجمالي الطلب على بترول الأوبك كطلب مكمل أو متمم لإجمالي الطلب العالمي على الطاقة. وحيث تعمل كل موارد الطاقة غير البترول والغاز بأقصى طاقة لها وحيث قيمة الاستثمارات إلى زيادة تلك الموارد بصرف النظر عن اتجاهات الأسعار، فإنه يمكن القول أن الطلب على بترول الأوبك يتأثر بالقيود المادية على بدائل الطاقة أكثر من تأثره بأسعار الزيت الخام .

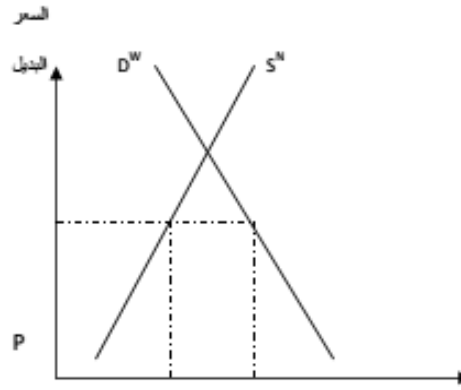
وتعتمد سياسات الطاقة للدول المستهلكة على تقديرات مستويات البترول المطلوبة لإشباع الطلب على الطاقة دون الإشارة إلى الأسعار النسبية لموارد الطاقة المختلفة. فعلى سبيل المثال تم تحديد هدف الوكالة الدولية للطاقة للوصول إلى مستوى من الواردات قدره 36 مليون برميل يوميا خلال عام 1985 لأن الدول الأعضاء كانت تعمل على تكوين إحتياطيات إستراتيجية، بأنه ضروري للحفاظ على التوازن في ظروف السوق في تلك الفترة دون الإشارة إلى آلية الثمن.

وتجدر الإشارة إلى أن الطلب على بترول الأوبك في كل من الآجال القصيرة والمتوسطة لن يتم تحديده على ضوء أسعار الزيت الخام بل من خلال الحد الأدنى الضروري لتغطية ذلك الطلب الذي عجزت الدول المصدرة خارج الأوبك تغطيته.

ويمكن تمثيل الطلب المكمل أو المتمم على بترول الأوبك بالشكل رقم التالي:

¹. داود سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص 15

الشكل رقم 2-3 : رسم بياني للطلب المكمل على بترول دول الأوبك



المصدر: - داود سعد الله، أثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية للجزائر، رسالة ماجستير قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 15

حيث يمثل الطلب العالمي على البترول في الشكل بالمنحنى D^W و العرض من غير دول الأوبك بالمنحنى S^N ، إن المنتجون من غير الأوبك يبيعون الكمية Q_1 وأعضاء الأوبك يبيعون الكمية المكملة وهي المسافة بين Q_1 و Q_2 . فالطلب المكمل على بترول الأوبك هو المسافة الأفقية بين SN و WD حيث يتوقف على مرونة كل من الطلب العالمي وعرض البترول من خارج الأوبك.

فالأوبك تواجه جدولا مكملا للطلب العالمي بافتراض أن الأوبك تريد الحفاظ على سعر محدد. فللحفاظ على مستوى سعر معين يفترض بالمنتجين تعطيل جزءا من طاقتهم الإنتاجية لضمان عدم زيادة العرض العالمي وإلا انخفض السعر التوازني في السوق والعكس صحيح في حالة الارتفاع المفاجئ في الطلب العالمي. ومن ثم فإنه يمكن الجزم بأنه فقط أعضاء الأوبك الوحيدون القادرون على القيام بهذه الآلية لأنهم يمتلكون فائضا كبيرا من الطاقة الإنتاجية.

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

المطلب الثاني: الأزمات السعرية و أثرها على توازن سوق النفط

تعرف الأزمات السعرية في صناعة البترول بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة. حيث تقع نتيجة تأثر محدودات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن 1970-1971 إلى السوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية كما حدث في أزمة الطاقة الأولى. كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيوسياسية.¹

لقد أحدثت أزمة الطاقة الأولى التي أعقبت رفع أسعار النفط اضطرابات في الإقتصاد العالمي تجاوزت المخاطر المترتبة عن العجز في عرض النفط في الأسواق في تلك الفترة، وقد شملت الأزمة كل من الإقتصاديات الغربية والنامية على حد سواء في النقاط التالية :

- الفوائض المالية للدول المصدرة للبترول .
- التضخم العالمي وظاهرة الركود التضخمي .
- موازين المدفوعات في كل من الدول المتقدمة والنامية والدين العام الخارجي.
- الإجراءات التي اتخذتها الدول المستهلكة تجاه الأزمة.

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول على إقتصاديات الدول النامية المصدرة للبترول حيث أدى إلى انخفاض العائدات البترولية والفوائض المالية وبالتالي:

- انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبترول .
- تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية.

ومع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة، بسبب إرتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد البترولية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الإقتصادية وبالضغوط التضخمية في الإقتصاد.

¹ . أحمد الدوري ، "محاضرات في الإقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص. 27.

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول البترولية، حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للبترول. حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات البترولية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإنمائي.

المطلب الثالث: الطاقات المتجددة

إن الطلب المتزايد على مصادر الطاقة بالمقارنة بالمصادر التقليدية المتاحة (بترول، غاز طبيعي) يشير إلى احتمال حدوث فجوة بين الإنتاج والاستهلاك مستقبلا، وهو ما أدى إلى الإهتمام باستخدام الطاقة المتجددة أو البديلة و يتم معرفة، ما هي أهم السياسات والتقدم في مجال الطاقة المتجددة، وما هي تكاليف الإستثمار و الإنتاج للطاقة المتجددة في العالم.¹

إن الطاقة المتجددة بجميع مصادرها وأشكالها (الطاقة المائية الطاقة الشمسية وكذلك طاقة الرياح... الخ) تشكل نسبة متزايدة من إنتاج الطاقة في العالم وحاليا تمثل الطاقة المائية والكتلة الحية حوالي 2.15% من إنتاج الطاقة العالمية، إن الإنتاج الكهربائي للطاقة المائية يبلغ حوالي 3000 تيرواط ساعة عام 2003، وهو أكثر قليلا من إنتاج الطاقة النووية.

وتبلغ إمكانية إنتاج الطاقة المائية عالميا نظريا حوالي 14000 تيرواط ساعة من الكهرباء سنويا. إلا انه لأسباب إقتصادية وبيئية فإن معظم هذه الطاقة لن يستغل، ومع ذلك فإن الطاقة المائية ستستمر في التطور فهي أهم مصادر الطاقة المتجددة إذ أنها نظيفة ورخيصة نسبيا وتتطلب كلف بسيطة للتشغيل وكفاءة إنتاجها تقارب حوالي (100% معدل كفاءة الإنتاج من الوقود الأحفوري² والنووي).

إن مصادر الطاقة المتجددة غير الطاقة المائية كثيرة وأهمها الكتلة الحية، إلا أن نقص الإحصاءات الموثقة تجعل من الصعب التقدير الدقيق لمساهمة الكتلة الحية في الإنتاج العالمي للطاقة، لكنه يقدر بأن العالم قد استهلك حوالي 1250 - 1110 م. ط. سنويا من الكتلة الحية في نهاية القرن العشرين، ثلثي ذلك من وقود

¹. عماد تكواشت، واقع وأفاق الطاقة المتجددة و دورها في التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2012، ص 43

². يستخرج الوقود الأحفوري من المواد الأحفورية كالفحم الحجري، الفحم النفطي الأسود، الغاز الطبيعي، ومن البترول.

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

الحشب وبالباقى من مخلفات الحيوانات والزراعة، إن معظم هذا الإنتاج مستدام ومستمر، إلا أن هناك مجالا واسعا لتحسين كفاءة الإستعمال والتي هي الآن منخفضة للغاية.

إن طاقة الرياح ودورها في توليد الكهرباء يتزايد سنويا بمعدل 13% إلا انه نظرا لأن حجم هذا التوليد حاليا متواضع ولا يتجاوز حوالي 65 تيراوات ساعة عام 2005، فإن مساهمة طاقة الرياح في توليد الكهرباء ستظل محدودة في المستقبل ويتوقع ان تصل هذه المساهمة إلى 930 تيراوات ساعة عام 2030 أي حوالي 3% من إنتاج الكهرباء عندئذ . وتبلغ الإستثمارات السنوية حاليا في توسيع طاقة الرياح حوالي 7 بليون دولار سنويا، و الإتجاه حاليا هو لوضع محطات التوليد من الرياح في المياه خارج الشاطئ off-share وذلك لسرعة الرياح العالمية هناك ولتجنب التلوث الصوتي ومناظر المراوح .

الفصل الثاني: الإقتصاد الجزائري أمام حتمية تنويع العائدات

خلاصة

من خلال هذا الفصل نستنتج ان الإقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كامل على عائدات المحروقات، و أن هذه الأخيرة تتميز بكونها متذبذبة نتيجة لارتباطها بالعديد من الاعتبارات لاسيما خاصية العرض و الطلب في السوق.

كما لاحظنا أن السمة المشتركة بين الأزمات التي وقع فيها الإقتصاد الجزائري تتمثل في انهيار أسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية. و في ظل عدم ثبات هذه الأخيرة، أصبح من الضروري البحث عن مصادر أخرى لتنويع العائدات و تغطية النفقات